



اسم المقال: البعد الأفريقي في السياسة التركية المعاصرة

اسم الكاتب: أ.د. عبد السلام ابراهيم بغدادي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/6979>

تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 18:47 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



# { البعد الأفريقي في السياسة التركية المعاصرة }

الأستاذ الدكتور

عبد السلام ابراهيم بغدادى (\*)

مدخل

يعتقد البعض من المتابعين للشأن التركي أن اهتمام صانع القرار التركي بأفريقيا، جاء متأخراً، وأنه وليد السنوات القليلة الماضية التي شهدت وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في أنقرة عام ٢٠٠٢. ولكن الحقيقة تشير الى أن هذا الاهتمام ليس جديداً، ولكن الجديد هو أن الاهتمام المكثف بالشأن الأفريقي، وقبله الشأن العربي قد جاء مع وصول رجب طيب أردوغان وحزبه الى السلطة وازداد عمقاً مع تولي داود أوغلو وزارة الخارجية التركية. وهذا ما سيتضح من خلال التدرج في فقرات البحث. إذن اهتمام تركيا بأفريقيا ليس وليد الساعة، ولكن الاهتمام المكثف هو وليدها، وهذا ما تجلّى في انعقاد المؤتمر الأول للقمة التركية- الأفريقية في أسطنبول خلال شهر آب (أغسطس) ٢٠٠٨.

وبالنسبة للجذر السياسي الدبلوماسي التركي مع أفريقيا، فأنا ينبغي أن نؤكد أن أول بادرة في هذا الشأن، هي افتتاح أول سفارة تركية في أفريقيا- جنوب الصحراء، وذلك خلال عام ١٩٢٦، أي بعد إعلان الجمهورية التركية عام ١٩٢٤، بسنتين فقط، على انقراض الخلافة العثمانية، التي ألغيت خلال ذلك العام من قبل الضابط العلماني كمال أتاتورك، الذي حول تركيا الى جمهورية علمانية على النمط الأوروبي، قاطعاً بذلك صلات هذه الجمهورية، الثقافية بماضيها الإسلامي ذي الامتداد العربي والأفريقي<sup>(\*)</sup>.

(\*) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

(\*) من الجدير بالذكر، أن أصقاع الدولة العثمانية- التي استمر عهدها لأكثر من خمسة قرون- امتدت الى أجزاء واسعة من أفريقيا شملت مصر وليبيا وتونس والجزائر وأجزاء من الصحراء الكبرى والقرن الأفريقي وجزر البحر الأحمر.



وخلال عام ١٩٩٨ أصدرت تركيا وثيقة عن توجهها المستقبلي في أفريقيا، أطلقت عليها اسم "السياسة الأفريقية". وتسعى تركيا من خلال هذه السياسة الى تدعيم روابطها الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية مع أفريقيا<sup>١</sup>.

وعبرت هذه (السياسة الأفريقية) عن نفسها في جملة من الفعاليات والنشاطات، منها ما أعلن عنه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، من أن حكومته قررت أن تجعل من عام ٢٠٠٥ عاماً أفريقياً، لدفع التعاون بين تركيا وأفريقيا وتعزيز انفتاح أنقرة على القارة الأفريقية<sup>٢</sup>.

وكان من مظاهر هذا الانفتاح قيام اردوغان بزيارة جمهورية جنوب أفريقيا وإثيوبيا خلال شهر آذار (مارس) من العام ذاته (٢٠٠٥) وزيارة تونس أواخر ذلك الشهر، وأعلانه في حينه إنه سيزور المغرب بعد أسبوع من زيارته لتونس<sup>٣</sup>.

وكانت تركيا أفصحت خلال شهر شباط (فبراير) من العام نفسه، وتعزيزاً لحظّة الانفتاح التركي على أفريقيا أن (أردوغان) سيقوم بأول زيارة له الى أفريقيا تبتدأ من نيجيريا<sup>٤</sup>

---

<sup>١</sup> من الجدير بالذكر هنا، أن تركيا لم تلتزم كلياً بسياسة عدم التدخل... إذ تدخلت في ليبيا عام ٢٠١١، والى حد ما في الصومال لصالح الحكومة الانتقالية على حساب بقية الأطراف عام ٢٠٠٩، كما سيوضح البحث ذلك في الصفحات اللاحقة.  
<sup>٢</sup> شريف مبروك، ص ١٤٦؛ وقارن مع: حمدي عبد الرحمن، المثلث الإيراني- التركي- الإسرائيلي وأفريقيا. موقع قناة الجزيرة ٢٣ أيار (مايو) ٢٠١٠.

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9DOC1929-3470-4BBB-8610-85669754D.578htm>.

<sup>٣</sup> صحيفة الأهرام، القاهرة، ٣٠/٣/٢٠٠٥، ص ١٤.

<sup>٤</sup> المصدر نفسه، ص ١٤.

<sup>٥</sup> وهي واحدة من بين أهم ثلاث دول في أفريقيا مع مصر وجنوب أفريقيا إذ تتميز نيجيريا بأنها البلد الأكثر نفوساً في عموم القارة الأفريقية؛ إذ تقدر المصادر المعنية عدد سكانها بـ ١١٠-١٢٥ مليون نسمة، وفقاً لأرقام التسعينيات ينتشرون على مساحة قدرها ٩٢٣,٧٧٣. كما أن نيجيريا تصدر قائمة الدول الأفريقية المنتجة والمصدرة للنفط، إذ وصل إنتاجها خلال السنوات الأخيرة الى ٢,٧ مليون برميل يومياً؛ وبهذا فهي تعد أكبر دولة نفطية في أفريقيا من حيث الإنتاج وسادس دولة مصدرة للنفط في العالم.

أنظر فيما تقدم: عبد السلام بغدادي، الجماعات العربية... ص ٣٢٣-٣٢٤ وكذلك للباحث نفسه، النفط والغاز الطبيعي في أفريقيا، فرص الاستثمار في ضوء الإمكانيات والتوقعات، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٩) سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٩٩، ص ٥.

وتشمل مصر وعدد من الدول الأفريقية. وهو اهتمام يتزامن مع التوجه الجديد للحكومة التركية بإعطاء أهمية للقارة الأفريقية سياسياً واقتصادياً<sup>١</sup>.

ونقلاً عن مصادر إعلامية مصرية، صرح السيد محمد العادلي رئيس ومدير عام مركز الإعلام الإستراتيجي والعلاقات الدولية بأنقرة، (بأن هناك ضرورة في هذه المرحلة لإيجاد تنسيق مصري- تركي تجاه القارة الأفريقية، يعتقد الأتراك بأن مصر مؤهلة للقيام بدور خاص في القارة السوداء وللدور المحوري لمصر في أفريقيا... وقال أن مصر لها أهمية خاصة في أن تلعب دوراً مع تركيا بالقارة الأفريقية نظراً لموقعها المتميز بالنسبة لأفريقيا وإلى جانب دورها العربي المؤثر)<sup>٢</sup>.  
وخلال شهر شباط (فبراير) عام ٢٠٠٨، أعلن في أنقرة أن الرئيس التركي عبد الله غول سيقوم بجولة سياسة تشمل دولاً أفريقية عدة<sup>٣</sup>.

واتضحت معالم السياسة التركية تجاه أفريقيا، عبر الدعوة التركية لعقد مؤتمر قمة تركية- أفريقية في أسطنبول وهو الأمر الذي تحقق خلال شهر آب (أغسطس) ٢٠٠٨.  
وقد مهدت تركيا لعقد هذا الاجتماع عبر بادرة اقتصادية تضمنت تقديم مساعدات مالية مباشرة لبعض الدول الأفريقية بحدود ٣,٥ مليون دولار أمريكي، وأوضحت تركيا عبر سفارتها في الخرطوم من خلال بيان أصدرته السفارة يوم ١٦/٨/٢٠٠٨، (أن المساعدات التركية تأتي بهدف تقليل حدة الأوضاع الإنسانية في تلك الدول) والتي تشمل السودان وإثيوبيا بواقع ٦٠٠ ألف دولار لكل منهما، تشاد والكونغو ٥٠٠ ألف دولار لكل منهما، كينيا ٤٠٠ ألف

<sup>١</sup> الأهرام، ٢٨ شباط (فبراير) ٢٠٠٥.

<sup>٢</sup> المصدر نفسه.

<sup>٣</sup> للأسف لم تستطع مصر أن تقوم بدور فاعل على الصعيد الأفريقي خلال السنوات العشر التي سبقت انتهاء حكم الرئيس مبارك، بسبب المشكلات العديدة التي عانت منها مصر، والتي كبحت جماح نشاطها ودورها الفاعل على الصعيد الأفريقي بل والعربي. ومن ذلك تجرؤ دول حوض النيل على حصتها وحصص السودان من مياه نهر النيل خلال المؤتمر الذي عقد في أوغندا عام ٢٠١٠.. كذلك ضعف الدور المصري في السودان الذي أدى- من بين عوامل كثيرة- إلى انفراط عقد الدولة والوحدة الوطنية في السودان عبر إعلان الجنوب السوداني انفصاله عن شمالي السودان؛ من خلال الاستفتاء الرسمي الذي أجري يوم ٩/١/٢٠١١، وهو الإعلان الذي أفضى إلى دولة جنوب السودان يوم ٩ تموز (يوليو) ٢٠١١ وفقاً لما أعلن رسمياً في الخرطوم وجوبا، بعد ذلك الاستفتاء.

<sup>٣</sup> نقلاً عن فضائية الحرة ٢٦/٢/٢٠٠٨ وفضائية السومرية ٢٥/٢/٢٠٠٨.



ومن الجدير بالذكر أن المؤتمر لم يخرج- في وقائعه التي استمرت مع اليوم التحضيري ثلاثة أيام- عن الأهداف العامة للسياسة التركية الجديدة إزاء أفريقيا، والمتحددة بسبل دعم وتطوير علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري وفي شتى المجالات بين الجانبين<sup>١</sup>.

وحضر القمة مسؤولون رسميون من جميع الدول الأفريقية (٥٣ دولة)، بعضهم رؤساء مثلوا دول السودان، مالي، بوركينا فاسو، غينيا الإستوائية، جيبوتي، وجزر القمر، وبعضهم بمستوى نائب رئيس جمهورية، وبعضهم رؤساء وزراء (عدددهم خمسة) وبعضهم بمستوى وزراء خارجية (عدددهم ستة). وإلى جانبهم حضر ممثلو حوالي ٢٠ منظمة دولية، من بينهم (عمرو موسى) أمين عام الجامعة العربية، وممثل عن الأمم المتحدة، وممثل عن مصرف التنمية الأفريقية، فضلاً عن حضور الكثير من الشخصيات العالمية.

وبالنسبة لمشاركة وفد الجامعة العربية في القمة، ذكر مدير مكتب الأمين العام للجامعة العربية السفير هشام يوسف (أن مشاركة موسى في القمة تأتي حرصاً منه على تعزيز العلاقات العربية- التركية والعربية الأفريقية خاصة وأن هناك مسارات مختلفة تحدد وتعزز هذه العلاقات)<sup>٢</sup>.

والحدث الأكثر إثارة الذي رافق انعقاد القمة هو حضور الرئيس السوداني عمر البشير، في أول رحلة له الى الخارج منذ أن وجهت له المحكمة الجنائية الدولية اتهامات بالقتل الجماعي، وقيام لويس مورينو أوكامبو كبير المدعين في المحكمة المذكورة إصدار أمر باعتقال البشير لاتهامات-على وفق رؤية المحكمة- بالقتل الجماعي وارتكاب جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور<sup>٣</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن تركيا وجهت دعوة للرئيس البشير لحضور القمة "كزعيم دولة أفريقية" وليس هناك- وفقاً لما صرح به مسؤول في وزارة الخارجية التركية- (أمر اعتقال ضده في

<sup>١</sup> شريف ميروك، (إيران وتركيا... علاقات متباينة مع دول حوض النيل)، ص ١٤٤.

<sup>٢</sup> بغدادي، ص ٣، ٤؛ وكالة أنباء البحرين ٢١/٨/٢٠٠٨؛ صحيفة الصباح، بغداد، العدد ١٤٦٧ في ١٩/آب (أغسطس) ٢٠٠٨، ص ٥؛ إيلاف، لندن، ٢١/٨/٢٠٠٨؛ إذاعة سوا، ٢١/٨/٢٠٠٨؛ شريف ميروك، (إيران وتركيا... ص ١٤٤؛ أيمن السيد شبانه، (العلاقات التركية الأفريقية) في: التقرير الإستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مركز البحوث الأفريقية، الإصدار الخامس، أكتوبر ٢٠٠٨)، ص ٦٤٧.

<sup>٣</sup> هيئة الإذاعة البريطانية B.B.C. ليوم ١٩/٨/٢٠٠٨؛ بغدادي، ص ٤.

الوقت الحالي) ومن ثم لم تجد تركيا حرجاً في دعوته وحضوره، وفعلاً حضر الرئيس عمر البشير بنفسه الى المؤتمر وشارك في جميع فعالياته<sup>١</sup>.

وعلى صعيد تركيا، فأثما سعت بكل جهودها الدبلوماسية والسياسية لإنجاح المؤتمر وإبعاده عن الملفات السياسية الشائكة، لاسيما وأثما هدفت من عقد المؤتمر على أراضيها وبمبادرة منها الى تفعيل دورها في أفريقيا، وتنشيط دبلوماسيتها من أجل رفع مستوى التبادل التجاري وتفعيل الحركة الاستثمارية في أفريقيا، لاسيما أن تركيا أدركت أنما وبفعل نموها الاقتصادي وافتقارها لمصادر الطاقة المحلية، بحاجة ماسة الى الوجود في أفريقيا شأنها في ذلك شأن قوى آسيوية كبرى ومتوسطة (تمت الإشارة اليها) سبقتها الى أدغال أفريقيا للأسباب ذاتها.

وخلال القمة اكتشفت تركيا أن لها ١٢ سفارة فقط في قارة تتكون من ٥٣ دولة، وهذا يعني أنما لا تمثل الا فيما يزيد قليلاً عن خمس دول القارة [٢٠% من دول القارة]. لذلك أعلنت أنما تعتزم زيادة العدد الى ٢٧ سفارة خلال العام القادم (٢٠٠٩)<sup>٢</sup>.

وبالنسبة لحجم التبادل التجاري بين تركيا وأفريقيا، فأن المؤشرات تدل على أن حجم هذا التبادل قد ارتفع خلال السنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٧ من تسعة الى ثلاثة عشر مليار دولار. في حين أشار مصدر آخر الى أن حجم هذا التعامل قد وصل خلال عام ٢٠٠٨ الى ١٢ مليار دولار أمريكي. لذا فأن تركيا تأمل من خلال عقد المؤتمر، الى أن يزيد حجم هذا التبادل التجاري الى ما يزيد عن ضعف هذا الرقم، وقد صرح مساعد نائب وزير الخارجية التركية (أونال تشويكوز)، (هدفنا أن نزيد حجم التبادلات ليبلغ ٣٠ مليار دولار عام ٢٠١٢) وهذا التصريح أوردته وكالة أنباء الأناضول<sup>٣</sup>.

وتنادى المؤتمرون في نهاية مؤتمهم وبحرص شديد من لدن المضيقة (تركيا)، الى الإعلان عن وثيقة مشتركة تحت اسم "إعلان اسطنبول للتعاون الاقتصادي والتجاري" يشدد من خلاله

<sup>١</sup> المصدران نفسيهما.

<sup>٢</sup> بغدادي، ص ٤؛ (البشير يتوجه الى اسطنبول لحضور قمة أفريقية تركية) وكالة رويترز، ليوم الاثنين ١٨-٨-٢٠٠٨ وقارن مع إيلاف/ لندن لليوم نفسه؛ أيمن السيد شبانه، مصدر سابق، ص ٦٤٨.

<sup>٣</sup> مع استقلال جنوب السودان، أصبح العدد ٥٤ دولة.

<sup>٤</sup> بغدادي، ص ٤، ٥؛ هيئة الإذاعة البريطانية ١٩/٨/٢٠٠٨؛ صحيفة إيلاف الالكترونية ١٨/٨/٢٠٠٨.

الطرفان تركيا وأفريقيا على السعي الى تطوير التعاون في قطاعات عدة كالزراعة والمياه والبنى التحتية<sup>١</sup>.

ومع ذلك نقول أن الجزء الأكبر من العمل المشترك في المرحلة القادمة سينحصر في قطاعات الطاقة والاستثمار والتبادل التجاري نظراً لأهميتها لدى الطرفين، فضلاً عن تفعيل وتطوير العمل الدبلوماسي وتكثيف الصلات السياسية.

ويبدو ومن خلال انعقاد هذا المؤتمر، أن الدبلوماسية التركية قد وضعت نصب عينها اعتماد آلية مؤتمرات القمة لدعم تعاونها مع أفريقيا، حيث تم الاتفاق على أن تعقد القمة التركية-الأفريقية، مرة كل خمس سنوات، على أن تكون الدورة الثانية المقررة عام ٢٠١٣ في عاصمة دولة أفريقية. ولعل ذلك يعكس أهمية البعد الاقتصادي في التوجه التركي نحو دول أفريقيا. فالأتراك-وكما سوف يتضح من سياق البحث- يصدرون السلع والمنتجات التركية لها، بدءاً من مساحيق الغسيل، وحتى الملابس الجاهزة، كما أن شركات المقاولات التركية تسهم في بناء المطارات والمسكن والسدود<sup>٢</sup>.

## ١ - دوافع التحرك التركي تجاه أفريقيا

### ١-١- دافع التوازن الحضاري بين إرث الماضي ومعطيات الحاضر.

تسعى تركيا ضمن المرحلة المعاصرة لتوثيق علاقاتها مع أفريقيا في المجالات شتى، يدفعها نحو ذلك جملة من العوامل والمتغيرات، من بينها المتغير التاريخي الذي ما زال يؤثر في مسار السياسة التركية، وهنا يقول أحد مسؤولي وزارة الخارجية التركية، أنه (لزماً على تركيا أن تزيد من اتفاتها مع أفريقيا من منظور الروابط التاريخية وللاستفادة من إمكانات القارة)<sup>٣</sup>. ويقول الأتراك، رداً على من يقلق من التحرك التركي الجديد صوب العوالم العربية والإسلامية والأفريقية، أنه لا

<sup>١</sup> بغدادي، ص ٥؛ هيئة الإذاعة البريطانية B.B.C. ليوم ٢٠٠٨/٨/١٩؛ إذاعة سوا Sawa ليوم ٢٠٠٨/٨/١٨؛ صحيفة إيلاف الإلكترونية ٢٠٠٨/٨/١٨؛ أيمن السيد شبانه، ص ٦٤٨.

<sup>٢</sup> شريف مبروك، مصدر سابق، ص ١٤٦؛ وقارن مع حمدي عبد الرحمن، مصدر سابق.

<sup>٣</sup> بغدادي، العلاقات التركية-الأفريقية، ص ٣؛ إيلاف؛ رويترز ٢٠٠٨/٨/١٨.





موقعها الإستراتيجي. فبدلاً من أن تستقبل الدور الذي خطط له، تريد أن تخطط للدور الذي تريده، وتريد أن تستغل تاريخها الذي يعود لألف سنة". ويقول: "تذهب الى لبنان فتجد من يقول أن أصوله تركية وكذلك في أفريقيا"<sup>١</sup>.

ويعود الدكتور محمد العادل، انطلاقاً من رؤية إستراتيجية لا تتوقف عند أعتاب الماضي حسب، بل تتطلع الى نواذ المستقبل التي يراها مفتوحة أمام تركيا، فيقول:

(أنقرة تعطي أولوية قصوى، لا لتحقيق مصالح تاريخية مع محيطها العربي والإسلامي والأفريقي حسب، بل لإقامة شراكة إستراتيجية مع هذه البلدان أيضاً)<sup>٢</sup>.

وهذا الأمر ينقلنا الى الدافع التركي الثاني المتعلق بتوجه أنقرة نحو أفريقيا، وهو الدافع الإستراتيجي وهو- بلا شك- دافع يتداخل مع متغيرات عدة، لكن منهجية الدراسة تفرض علينا، أن نضع له مفردة خاصة لأغراض المنهجية ليس الا.

### ١-٢- الدافع الإستراتيجي

وهنا نعود الى الدكتور محمد العادل مرة أخرى، الذي يرى أن المصلحة التركية العليا تحتم عليها التوجه نحو أفريقيا والعرب والمسلمين، إذ يقول:

(لا شك أن توجه تركيا الجديد للمصالحة مع محيطها العربي والإسلامي يزعج أطرافاً في الداخل والخارج، ويحاول بعضها أن يصوره على أنه محاولة من أنقرة للبحث عن بدائل للاتحاد الأوروبي بعد ماطلة العواصم الأوروبية بشأن عضوية تركيا في الاتحاد. وقد يكون هذا الرفض المقنع واحداً من الأسباب التي دفعت أنقرة الى مراجعة الكثير من خياراتها، لكنه بكل تأكيد ليس السبب الوحيد. وتقديري الشخصي أن قناعة الدولة التركية بأن أمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية مرتبط أكثر بمحيطها العربي والإسلامي هي التي تدفعها اليوم الى إقامة شراكة إستراتيجية مع البلدان العربية والإسلامية، والأفريقية أيضاً)<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> المصدر نفسه، ص ٧.

<sup>٢</sup> الحوار مع الدكتور محمد العادل، ص ١٥٧.

<sup>٣</sup> الحوار مع محمد العادل، ص ١٥٧، ١٥٨.

ولعل خير من يوضح الدافع الإستراتيجي التركي نحو الشرق العربي والإسلامي ومحيط تركيا الجنوبي بما فيه المحيط الأفريقي هو البروفسور داود أوغلو، وزير الخارجية التركية، عبر كتابه الشهير العمق الإستراتيجي<sup>(١)</sup>، والذي يمكن الإشارة الى بعض مضامينه، من خلال بعض ما ورد في ملف تناولته صحيفة الشرق الأوسط اذ تنقل عنه:

"أما في نظرية "العمق الإستراتيجي" التي ترسم معالم السياسة الخارجية التركية الحديثة، فأنة ينتقد "النظرة الغربية والأمريكية التي وضعت بلاده في مكانة هامشية، أو طرفية ضمن النظام العالمي، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، مشدداً على أن "تركيا دولة مركزية، والدليل على ذلك هو وجود تركيا في مكان قريب من الجغرافيا التي تسمى (افروآسيا)، أي أفريقيا وأوروبا

<sup>(١)</sup> احمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مراجعة بشير نافع وبرهان كور أوغلو (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون؛ مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٠)؛ ومما يجدر ذكره هنا، ان البروفيسور داود أوغلو، الذي يُعد الآن الشخص الثالث في الخريطة السياسية التركية النافذة، والمخطط الرئيس في السياسة الخارجية التركية كان قد ولد عام ١٩٥٩ في مدينة "قونيا" الواقعة في قلب الأناضول، وتدرج في التعليم حتى تخرج في قسم العلوم السياسية عام ١٩٨٤ في جامعة البوسفور، إحدى أهم المؤسسات الجامعية التركية، التي تدرس موادها باللغة الانجليزية. وتخرج في قسم "الاقتصاد والعلاقات الدولية والعلوم السياسية" في الجامعة، ونال أيضاً درجة الماجستير في الإدارة العامة. ودرجة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة بوقازيشي. عمل أستاذاً في جامعة مرمره بين عامي ١٩٩٣، ١٩٩٩، ورئيس إدارة العلاقات الدولية في جامعة بيكت في إسطنبول بتركيا. كما عمل في أكثر من جامعة داخل تركيا وخارجها، كان أهمها الجامعة الإسلامية في ماليزيا. منح لقب سفير بقرار مشترك من الرئيس أحمد نجات سيزر، ورئيس الوزراء عبد الله غل، وذلك في ١٧ يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٣. قبل أن يختاره رجب طيب اردوغان مستشاراً للسياسة الخارجية، وذلك للإشراف على مهام الرصد والتخطيط والمشاركة في عملية إطلاق سياسة خارجية جديدة للبلاد عقب فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات البرلمانية التركية وتشكيله الحكومة. وهو متزوج وله أربعة أولاد (ثلاث فتيات وشاب). من مؤلفاته:

- **Alternative Paradigms: The impact of Islamic ve Western Weltanschauungs on Political Theory.**
- **The Civilization Transformation ve The Muslim World.**

• العمق الاستراتيجي.

• الأزمة العالمية.

أنظر: الشرق الأوسط، طبعة بغداد، العدد ١١٦٠٣ في ٤ ايلول ٢٠١٠، ص ٥.

وآسيا، فهي هناك ليست دولة أطراف، هي من الناحية الجغرافية دولة مركز وليست دولة أطراف، فتركيا ليست دولة أوروبية وحسب، بسبب موقعها المركزي، بل هي دولة آسيوية أيضاً. وليست دولة آسيوية وحسب، بل هي دولة أوروبية أيضاً، وهي ليست دولة واقعة ضمن حوض البحر الأبيض المتوسط وحسب، بل هي واقعة في حوض البحر الأسود أيضاً، كما توجد أجزاء من تركيا في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط... فتركيا، والحالة هذه، تمتلك القدرة على التأثير والتأثر بالدول المحيطة بها.. وإذا ما ألقينا نظرة تاريخية، سنجد أن تركيا تقع وسط المكان الذي تشكل فيه تاريخ الحضارات الموجودة في المنطقة، وعندما نلقي نظرة على حضارة ما بين النهرين والحضارات المصرية واليونانية والإسلامية والرومانية والعثمانية، سنجد أن تركيا ليست دولة أطراف، بل هي دولة تؤثر في حضارات عدة وتتأثر بها في الوقت نفسه؛ فهي دولة مركز من الناحيتين التاريخية والثقافية". مضيفاً: "إذا ما ألقينا نظرة الى خطوط تدفق الطاقة، سنجد أن هذه الخطوط تنوه وتضع طريقها إذا ما حذفتم تركيا من الخريطة، إذ أنه تمر من تركيا خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي وخطوط نفط باكو تبليس وجيهان، وخطوط أنابيب كركوك بمورتالك، وخطوط أنابيب أخرى".

ويستنتج "المعلم"<sup>(٦)</sup> في نظريته أنه "إذا ما وحدنا فضيلة الشرق، أي فضيلة الحضارة الإسلامية مع عقلانية الغرب، ومع خصوبة اقتصاد الشمال مع البحث عن العدالة في الجنوب، نجد أن تركيا تمتلك المؤهلات التي تمكنها من أن تصبح دولة نموذجية للمعطيات الثقافية للعوالم وللافرو آسيوية، وتمتلك قوة تستطيع من خلالها التدفق نحو محيطها.. نحن لسنا دولة أطراف".

أما نظرية العثمانية الجديدة التي يتبرأ منها حزب العدالة والتنمية، أي من التسمية، فهي الأكثر إثارة للجدل على المستوى الداخلي، حيث يعد أن "تراجع تركيا خلال الحقبة الماضية يعود لسياسة "القطيعة" التي سعت لفصل ماضي تركيا العثمانية وعمقها الإستراتيجي عن حاضر الجمهورية الكمالية ومحيطها الإقليمي، التي عمقت أيضاً الانقسام بين "العلمانية"، و"الإسلامية"، وغلبت الأمن على الحرية، وأحدثت أزمة "هوية" في أوساط النخب التركية، خاصة بعد أن تبين فشل العسكر في فرض هوية جديدة بالقوة على المجتمع من أعلى هرم السلطة التي أمسكوا بها.

(٦) في إشارة الى أنه كان أستاذاً في الجامعة.

والحل في تبني "عثمانية جديدة"، والعثمانية الجديدة لا تعني بعث السياسات التوسعية للدولة العثمانية، ولا العودة للماضي الغابر، وإنما قوامها ثلاثة مرتكزات، أولها: أن تتصالح تركيا مع ذاتها الحضارية الإسلامية بسلام، وتعزز بماضيها "العثماني" متعدد الثقافات والأعراق، وتوسع الحريات في الداخل، وتحفظ الأمن في الخارج. بالإضافة إلى "استبطان حس العظمة والكبرياء العثماني والثقة بالنفس عند التصرف في السياسة الخارجية"، والثالث: الاستمرار في الانفتاح على الغرب، مع إقامة علاقات متوازنة مع الشرق الإسلامي. أو بمعنى آخر "علمانية أقل تشدداً في الداخل، ودبلوماسية نشطة في الخارج، خاصة في المجال الحيوي لتركيا".

وكان أوغلو قد كتب مقالاً نشرته إحدى الصحف التركية قال فيه "أن قطع تركيا لعلاقات عمرها ٥٠٠ عام مع الشرق، وأتباعها سياسات غريبة خلال الـ ٥٠ عاماً الأخيرة، كان أحد أسباب عزلتها وتراجع دورها".

ويقدم التقرير الذي نشرته مؤسسة (سيتا) البحثية في أنقرة على موقعها الإلكتروني رؤية داود أوغلو للسياسة الخارجية التركية عقب تعيينه وزيراً للخارجية، ويناقش التقرير خط السياسة الخارجية التركية الجديدة وأدواتها، لاسيما وسط مجهودات الدولة لحل المشكلات المتأزمة في المناطق المجاورة<sup>١</sup>.

ويبدو أن عبقرية المكان التي تتمتع بها تركيا، لم يكتشفها (اوغلو) وحده، أو الأتراك أنفسهم، وإنما آخرون من خارج تركيا؛ فالمستشار الألماني السابق غيرهارد شرودر ١٩٩٨-٢٠٠٥ تحدث (مراراً عن الأهمية الجيو استراتيجية حيث يمكن أن تصبح تركيا مركزاً إستراتيجياً يعزز علاقة الشرق بالغرب وآسيا بأفريقيا وينمي قيم التسامح والحوار مع العالم الإسلامي)<sup>٢</sup>.

<sup>١</sup> نقلاً عن: نادر عباس، (السياسة الخارجية التركية تنطلق من "الصفر" نحو عمقها الإستراتيجي وتاريخها "العثماني")، الشرق الأوسط، طبعة بغداد، العدد ١١٦٠٣، في ٤/٩/٢٠١٠، ص ٥.

<sup>٢</sup> معمر عطوي، (رؤية الألمان لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي) حوار العرب، مؤسسة الفكر العربي، السنة الثانية/ العدد ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٦، ص ٣٢.



السياسي لتركيا في المنطقة، ومن جهة أخرى تخفف الضغط على التهديد الداخلي الذي يركز على ملاحقة الجماعات الدينية والإسلامية"<sup>١</sup>.

#### ١-٤- الدافع السياسي

لعل الدافع التقليدي لأي دولة من التحرك صوب غيرها من الدول، إنما هو الدافع السياسي، وهو دافع يتعلق بتطوير العلاقة الثنائية، وتكثيف الزيارات الرسمية والمدنية، وفتح السفارات والقنصليات بما يخدم المصالح العليا للدولة وأهدافها المتوخاة.

وبالنسبة لتركيا، وبعد أن وضعت نصب عينيها تطوير العلاقة مع أفريقيا، فأن أول شيء فكرت به- لاسيما بعد انعقاد القمة التركية- الأفريقية عام ٢٠٠٨- هو توسيع إطار علاقاتها الدبلوماسية، والإكثار من زيارات كبار المسؤولين الأتراك الى أصقاع القارة الأفريقية.

وفعالاً شهد العامان اللاحقان للقمة ٢٠٠٩-٢٠١٠ افتتاح ١٥ سفارة تركية جديدة في أفريقيا<sup>٢</sup>. وهو ما خططت له تركيا في القمة لجعل عدد سفاراتها ٢٧ سفارة بعد أن كانت ١٢ سفارة قبل القمة<sup>٣</sup>. وهو ما تحقق فعالاً، ضمن إطار سياسة التوسع الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي التركي في العالم. وهو ما يستهدف توسيع دائرة النفوذ الإقليمي السياسي والاقتصادي لتركيا<sup>٤</sup>.

ويرى محللون سياسيون، أن ترجمة الروابط السياسية التي أقامتها أنقرة مع أفريقيا عموماً، إنما هو جزء من محاولة لخلق تفاعلات جديدة مع كيانات أخرى غير الاتحاد الأوروبي، وظهر مردودها في الدور الكبير الذي لعبته الأصوات الأفريقية أثناء التصويت في مجلس الأمن

<sup>١</sup> (الاستخبارات التركية تنقل أولوياتها من الداخل الى الخارج): صحيفة الحياة، بيروت، العدد ١٧٢٢١ في ٢٩/٥/٢٠١٠، ص٨.

<sup>٢</sup> عبد الله عرفان، (الاقتصاد في السياسة التركية تجاه كردستان)، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨٢، تشرين الأول (أكتوبر)، ٢٠١٠، ص١٢٤؛ وقران مع: دبلوماسية العثمانيين الجدد، هل سئمت أنقرة من الجري وراء أوروبا، مجلة المجلة.

<http://www.majalla.com/ar/cover-story/article.26364ece>.

<sup>٣</sup> صحيفة الصباح، بغداد، العدد ١٤٦٧ في ١٩/٨/٢٠٠٨، ص٥.

<sup>٤</sup> عرفان، مصدر سابق، ص١٢٤.

لمتعد العضو غير الدائم في مجلس الأمن الدولي في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨؛ حيث صوتت ٥١ دولة لصالح تركيا، من أصل ٥٣ دولة أفريقية<sup>١</sup>.

وهذا يعني أن تركيا سعت وسوف تسعى في المستقبل للاستفادة من الثقل التصويتي الأفريقي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في خدمة القضايا التركية. وعليه لم يأت تصويت الدول الأفريقية لصالح حصول تركيا على عضوية مجلس الأمن الدولي بشكل عفوي أو بجهد بسيط. إذ طلبت الحكومة التركية على لسان وزير خارجيتها السابق (علي بابا جان) من الدول الأفريقية مساندة في هذا الأمر، بالتصويت لصالح تركيا في مواجهة منافسيها الأوروبيين وهما النمسا وأيسلندا. وفي المقابل وعدت تركيا الدول الأفريقية بأن تكون سندا قويا لقضايا القارة الأفريقية المطروحة على مجلس الأمن الدولي في حال حصولها على مقعد غير دائم في المجلس<sup>٢</sup>.  
أن ذلك يعني أن تركيا تطبق سياسة جديدة نحو القارة الأفريقية، تهدف في المحصلة الى تعزيز العلاقات في شتى المجالات<sup>٣</sup>.

#### ١-٥- الدافع الاجتماعي - الثقافي

لا يزال البعد الثقافي التركي - الأفريقي للعلاقات على طريق مزيد من الاهتمامات ليس لتركيا فحسب وإنما لأفريقيا أيضاً. وذلك من خلال العمل على إقامة حوار تركي - أفريقي، بهدف تقليل الفجوة الثقافية، وخلق موقف موحد إزاء ما يسمى بصراع الحضارات، عبر إقامة مراكز ثقافية في كل من الجانبين، وزيادة برامج تعليم اللغة التركية في الدول الأفريقية<sup>٤</sup>.  
بالتوازي مع تلك المسارات الثنائية، دشنت تركيا مساراً جماعياً جديداً تحاول من خلاله تأطير علاقاتها مع مختلف دول القارة الأفريقية وتفعيلها في الوقت ذاته، وهو مسار المجتمع المدني، حيث أسست أنقرة منتدى للعمل المشترك بين مؤسسات المجتمع المدني التركي ومؤسسات المجتمع المدني الأفريقي، حيث تعدها تركيا شريكاً أساسياً في تدعيم العلاقات الثنائية ومن أجل

<sup>١</sup> شريف مبروك، (إيران وتركيا...) مصدر سابق، ص ١٤٤.

<sup>٢</sup> أيمن السيد شبانة (العلاقات...) مصدر سابق، ص ٦٤٩.

<sup>٣</sup> شريف مبروك، مصدر سابق، ص ١٤٤.

<sup>٤</sup> شريف مبروك، مصدر سابق، ص ١٤٤.

تنمية أفريقيا في كل المجالات. حيث تقرر خلال أعمال هذا المنتدى تكوين مجموعات عمل تشمل مواضيع المساعدات الإنسانية والتنمية ومكافحة الفقر، والبنية التحتية، والتعليم، والثقافة والشبيبة، والمرأة وفعاليات العائلة، والصحة، وسلامة الغذاء والماء، والبيئة، والعلم والتكنولوجيا، وحقوق الإنسان والإدارة الجيدة، والسلام والأمن. وستجتمع هذه المجموعات مرة كل عامين لتراقب الفعاليات المحققة في إطار برنامج العمل، فضلاً عن وضع المخططات لما يجب القيام به، وتأمين التعاون المشترك بين مؤسسات المجتمع المدني التركية والأفريقية<sup>١</sup>.

وعلى صعيد آخر، لكنه مقارب، نقول: أنه بما أن ثلث سكان أفريقيا من المسلمين، فإن تركيا تسعى لأن يكون لها تأثير في هذا المجال الحيوي. وهنا يقول الكاتب التركي إبراهيم قره كول:

(العالم الإسلامي هو الفضاء السياسي الاقتصادي الروحي "بالمعنى الهيكلي" الذي يجمع دولاً ممتدة من ماليزيا وأندونيسيا إلى المغرب والسنغال، ومروراً بتركيا والقوقاز والبلقان. هذا المجال تحت ظل الثقافة الروحية والتاريخية للإسلام الاجتماعي، حيث للآخرين ما للمسلمين في أية دولة منه. ذلك المجال لا يتناقض مع أن يكون لأي كيان من ضمنه شخصيته وتجربته السياسية والاقتصادية الخاصة به. مجال العالم الإسلامي المطلوب ليس انعكاساً لنظرية إيديولوجية ما، بل لظروف تهميش عامة متشابهة لهذه الدول، تجربها على التراص لتشكّل شيئاً ما، في هذا العصر الذي يتجه للتكتل)<sup>٢</sup>. هذا العالم بحاجة إلى دولة مركزية من داخله (تستطيع جذب الدول الأخرى) بما فيها البلدان المسلمة في أفريقيا. بيد أن هناك صعوبة في ذلك - كما يلمح الكاتب التركي - (بسبب المساحة الشاسعة التي يحتلها في قلب العالم "حوالي ثلث مساحة الكرة الأرضية" والتعداد السكاني الرهيب "ملياراً نسمة أو ربع سكان الأرض) يضاف إليها الاستحواذ على ٧٥ في المئة من الثروة النفطية، وسوق موعودة (للتكنولوجيا والمواد نصف المصنعة. ولأي تكتل قابض

<sup>١</sup> المصدر نفسه، ص ١٤٥.

<sup>٢</sup> إبراهيم قره كول، (في سبيل قرن مختلف)، حوار العرب، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، السنة الثانية، العدد ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٦، ص ٥٤.

على منطقة جيو- إستراتيجية، بمواصفات تلك البقعة، أن ينفرد بإدارة العالم كيفما شاء، ولمدة طويلة جداً<sup>١</sup>.

وعليه تسعى تركيا لتوسيع دائرة تعاونها ونفوذها مع أفريقيا عبر أدوات عدة، من بينها منظمة التعاون الإسلامي، التي تتولى شخصية تركية أمانتها العامة حالياً، ممثلة بالبروفسور كمال الدين إحسان أوغلو. وهي المنظمة التي يأتي في طليعة أهدافها: "تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء، وتعزيز التعاون بينها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية"<sup>٢</sup>. وفي ضوء هذه الأهداف، تم توقيع الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي، والاتفاق الإطاري لنظم الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة، واتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار<sup>٣</sup>.

وعلى صعيد متصل أطلقت المؤسسات الخيرية التركية حملات لجمع التبرعات لإرسال مساعدات غذائية الى عدد من الدول الأفريقية (المسلمة) الفقيرة خلال شهر رمضان ١٤٢٩ هجرية (٢٠٠٨ ميلادية)<sup>٤</sup>.

وهو الأمر الذي سيمتد نطاقه الى دول أفريقية عدة. لاسيما وأن الاتحاد الأفريقي (منظمة الوحدة الأفريقية- سابقاً-) وافق على انضمام تركيا في عضويته بدرجة عضو مراقب، عام ٢٠٠٣ ثم رفع درجة هذه العضوية الى مرتبة الشريك الإستراتيجي في العام ٢٠٠٨<sup>٥</sup>. وهو العام الذي شهد- كما مر بنا- انعقاد مؤتمر القمة التركية- الأفريقية الأول في أسطنبول. كما أن البنك الأفريقي للتنمية (أكبر مؤسسة مالية أفريقية)، وافق على انضمام تركيا<sup>٦</sup>، الأمر الذي يسمح لها بالانغماس أكثر فأكثر بالشأن الأفريقي.

<sup>١</sup> المصدر نفسه، ص ٥٤.

<sup>٢</sup> منير الحمش، (وجهة نظر عربية في واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية العربية- التركية) المستقبل العربي، السنة ٣٣، العدد ٣٨٢، السنة ٢٠١٠، ص ١١١.

<sup>٣</sup> المصدر نفسه، ص ١١١.

<sup>٤</sup> أيمن السيد شبانه، ص ٦٥١.

<sup>٥</sup> المصدر نفسه، ص ٦٤٧.

<sup>٦</sup> مبروك، ص ١٤٤.



جدول (١) يبين حجم الناتج القومي ومعدل الدخل الفردي لمجموعة العشرين التي من بينها تركيا (بالدولار الأمريكي) لعام ٢٠١٠.

ت	الدولة	الدخل القومي	الدخل الفردي	الملاحظات
١	الاتحاد الأوروبي	١٦,٥٤٣ ترليون	٣٣,١٢٧ دولار	إجمالي الناتج المحلي العالمي ٦١,٧٨١ ترليون دولار
٢	الولايات المتحدة	١٤,٨٠٠ ترليون	٤٧,٧٠٢ دولار	إجمالي إنتاج مجموعة العشرين ٥٣,٩٩٥ ترليون دولار
٣	الصين	٥,٣٦٥ ترليون	٣,٩٩٩ دولار	مجموعة الثمانية الكبار G8 ٣٣,٤٨٣ ترليون دولار
٤	اليابان	٥,٢٧٣ ترليون	٤١,٣٦٦ دولار	باقي العالم ٧,٧٨٦
٥	ألمانيا	٣,٣٣٣ ترليون	٤٠,٦٧٩ دولار	
٦	فرنسا	٢,٦٦٩ ترليون	٤٢,٤١٤ دولار	
٧	بريطانيا	٢,٢٢٣ ترليون	٣٥,٧٢١ دولار	
٨	إيطاليا	٢,١٢١ ترليون	٣٥,٢٣١ دولار	
٩	البرازيل	١,٩١٠ ترليون	٩,٨٨٦ دولار	
١٠	كندا	١,٥٥٦ ترليون	٤٥,٦٥٨ دولار	
١١	روسيا	١,٥٠٨ ترليون	١٠,٧٤٠ دولار	
١٢	الهند	١,٣٦٧ ترليون	١,١٢٤ دولار	
١٣	أستراليا	١,١٩٣ ترليون	٥٣,٨٦٢ دولار	
١٤	المكسيك	٩٩٦ مليار	٩,١٦٨ دولار	
١٥	كوريا	٩٩١ مليار	٢٠,٢٦٥ دولار	
١٦	تركيا	٧١١ مليار	٩,٩٥٠ دولار	
١٧	أندونيسيا	٦٧٠ مليار	٢,٨٥٨ دولار	
١٨	السعودية	٤٣٨ مليار	١٦,٧٧٨ دولار	
١٩	الأرجنتين	٣٤٤ مليار	٨,٤٩٣ دولار	
٢٠	جنوب أفريقيا	٣٣٠ مليار	٦,٦٠٩ دولار	

الجدول من إعداد الباحث (عبد السلام بغدادي) استناداً إلى ما ورد في صحيفة الشرق الأوسط/ طبعة بغداد، العدد،

١١٥٣١ في ٢٤/٦/٢٠١٠، ص ١١ ومصادر أخرى متفرقة.





جدول رقم (٢)

يوضح حجم التبادل التجاري بين تركيا وبعض الدول والمناطق والذي وصل الي ٣٠٠ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٨ .

ت	الدولة أو المنطقة	حجم التعامل التجاري بالدولار الأمريكي	النسبة قياساً الى الدول الأخرى	السنة
١	الاتحاد الأوروبي	١٥٦ مليار دولار أمريكي	٥٢%	٢٠٠٨ الشريك الأول بصفته الاتحادية
٢	الاتحاد الروسي	٤٠ مليار دولار أمريكي	أكثر من ١٣%	٢٠٠٨ الشريك الأول بصفته كدولة
٣	الدول العربية	١٧-٢٠ مليار دولار أمريكي	أقل من ٦% عام ٢٠٠٨ و ٨% عام ٢٠٠٥	السنوات ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ / ٢٠٠٨
٤	الولايات المتحدة الأمريكية	١٣ مليار دولار أمريكي	٤,٣٣%	٢٠٠٨
٥	أفريقيا	١٢-١٣ مليار دولار أمريكي	٤% الى ٤,٣٣%	٢٠٠٧-٢٠٠٨-٢٠٠٩
٦	إسرائيل	٢ مليار دولار	أقل من ١%	٢٠٠٧

الجدول من إعداد الباحث (عبد السلام بغدادي) اعتماداً على مصادر متفرقة، منها: التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، (القاهرة: مؤسسة الأهرام؛ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٨) ص ١٦٥؛ محمد نور الدين، (وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي- التركي)، المستقبل العربي، السنة ٣٣، العدد ٣٨٢؛ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٠، ص ٩٥، ٩٦، ٩٧؛ شريف شعبان مبروك (إيران وتركيا... علاقات متباينة مع دول حوض النيل)، السياسة الدولية، المجلد ٤٥، العدد ١٨١ تموز (يوليو)، ٢٠١٠، ص ١٤٤؛ رستم محمود، (تجليات الحضور العربي الراهن في تركيا) حوار العرب، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، السنة الثانية، العدد ٢٣، تشرين الأول (أكتوبر)، ٢٠٠٦، ص ٣٥.

وقد دخلت تركيا بين شركاء تنمية القارة الأفريقية، مستخدمة في ذلك دوافع عدة،

منها:

أ. الاستعانة بالوكالة التركية للتنمية والتعاون الدولي TIKA ، وهي وكالة الحكومة التركية في مجال التعاون الإنمائي، ويوجد لها مكاتب للتنسيق في ٢٠ بلداً، وتعمل في العديد من البلدان في أفريقيا وآسيا وأوروبا، وتقدم المساعدات التنموية للدول الشريكة من خلال مشاريعها وأنشطتها<sup>١</sup>.

<sup>١</sup> مبروك، ص ١٤٤، ١٤٧.



اتفاق تركيا مع الجزائر- على سبيل المثال- للحصول على الغاز المسال<sup>١</sup> أو الإفادة من مشاريع الربط الكهربائي مع أفريقيا، ومن ذلك إمكانية الإفادة من مسارات الطاقة من مشروع إنجا العظيم في الكونغو ومنها خط الربط- المخطط له- القادم من إنجا- الكونغو- بواي/ جمهورية أفريقيا الوسطى- الفاشر/ السودان- القاهرة/ مصر. وهناك مسار شمالي يبدأ من الكونغو ويمر بالفاشر (السودان) وينتهي بالقاهرة؛ ومن ثم يتم تصدير الكهرباء من خلال ربط أحد الخطين بالأردن/ آسيا- سوريا/ آسيا- تركيا/ أوروبا<sup>٢</sup>.

إذن ما يشغل تركيا حالياً، هو أن تسد حاجتها من موارد الطاقة الأحفورية (النفط/ الغاز الطبيعي...) التي يكاد ينعدم وجودها في تركيا. وهنا يمكن لأفريقيا والوطن العربي، أن يكونا ظهيراً لتركيا في سد احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي ضمن أسعار تفضيلية. ويشكل النفط ٤٤% من استهلاك تركيا للطاقة. وتنتج تركيا حوالي ٢,٥ مليون طن من النفط الخام سنوياً، وهو يعادل ٧% من استهلاكها للنفط حالياً، إذ تستهلك تركيا حوالي ٣٠ مليون طن سنوياً<sup>٣</sup>. ومن ثم فإن تركيا تواجه عجزاً نفطياً مقداره ٩٣% من حاجاتها الفعلية سنوياً.

إذن الاتجاه التركي نحو أفريقيا للبحث عن الموارد الطبيعية، وفي مقدمتها النفط وكذلك الغاز الطبيعي، لا يبدو ضرورياً حسب، وإنما ملحقاً للحصول على هذه الطاقة الثمينة، لاسيما وأن أفريقيا تنتج ما يزيد عن ١٠ مليون برميل يومياً من النفط وبما يعادل ١١% من الإنتاج النفطي العالمي وفقاً لأرقام الأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛ وتملك من الاحتياطي ٨٠ مليار برميل وفقاً

<sup>١</sup> بغدادي، العلاقات...، ص ٤.

<sup>٢</sup> د. محمد مصطفي الخياط، (المياه وتوليد الكهرباء.. مشروعات إقليمية) السياسة الدولية، المجلد ٤٥ العدد ١٨١ تموز (يوليو) ٢٠١٠، ص ١٢٧-١٢٨.

وقارن مع: محمد نور الدين، (وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي- التركي)، المستقبل العربي، السنة ٣٣، العدد ٣٨٢ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٠، ص ٩٨.

<sup>٣</sup> نور الدين، المصدر نفسه، ص ٩٧.

لتقديرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مطلع الألفية الثالثة، وبما يعادل ٨% من الاحتياطي العالمي الخام<sup>١</sup>.

وتنتج أفريقيا ١٨٤,٧٧٧ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، من أصل الناتج العالمي البالغ ٢,٩٤٢,٠٢٧ ترليون متر مكعب- وفقاً لأرقام ٢٠٠٦، أي ما يعادل ٦-٧% من حجم الإنتاج العالمي<sup>٢</sup>، ولديها ما يعادل ٧% من حجم الاحتياطي العالمي، أي ما يعادل ١٤,٢١٣ ترليون متر مكعب من أصل الاحتياطي العالمي البالغ ١٨٨,٠٩٦ ترليون متر مكعب على وفق أرقام العام ٢٠٠٧<sup>٣</sup>.

أن كل هذه الأرقام والمعطيات الأفريقية الخاصة بالنفط والغاز تشجع تركيا على فتح مزيد من المنافذ الاقتصادية صوب أفريقيا، لاسيما وأن حاجة تركيا الى الطاقة هي في ازدياد مستمر في ضوء معدلات النمو الاقتصادي الذي تشهده تركيا حالياً، والتي لا تقل عن ٦% سنوياً- كما نوهت الدراسة الى ذلك من قبل.

#### ١-٦-٣- البحث عن فرص الاستثمار

أفريقيا، القارة ذات الـ ٩٠٠ مليون مستهلك، والاقتصاد رقم عشرة في العالم<sup>٤</sup>، تقدم، وفقاً لـ: فيجاي ماهاجان، أستاذ التسويق في جامعة تكساس- أوستن- والذي جال في أفريقيا طولاً وعرضاً- الذي قال خلال شهر آذار (مارس) ٢٠٠٨، أن أفريقيا تقدم فرصاً استثمارية تتجاوز كل التوقعات.... (أنا لست عالم سياسة، ولا عالم اقتصاد، بل أستاذ تسويق،

<sup>١</sup> أنظر: عبد السلام إبراهيم بغدادى، النفط والغاز الطبيعي في أفريقيا فرص الاستثمار في ضوء الإمكانيات والتوقعات، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٩) سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد ٩٩، ص ٤، ٢٣؛ وقارن مع: خالد حنفي علي، (النفط الأفريقي... بؤرة جديدة للتنافس الدولي)، السياسة الدولية، العدد ١٦٤، نيسان (أبريل)، ٢٠٠٦، ص ٨٦؛ صباح فرج، (النفط والعلاقات العربية الأفريقية) في: التقرير الإستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، الإصدار الخامس، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٨، ص ٨٩، ٩٠.

<sup>٢</sup> عبد السلام بغدادى، النفط... المصدر نفسه، ص ٣٠، ٣١، ٣٦، ٤١، وقارن مع: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨، جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠٠٧، ص ٣٣٣، عن تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوبك)، ٢٠٠٧ (باتنقاء).

<sup>٣</sup> عبد السلام بغدادى، النفط، المصدر نفسه، ص ٣٠، ٣١، ٣٧، ٤٢؛ وقارن مع المصدر نفسه، ص ٣٣١.

<sup>٤</sup> أنظر الجدول رقم (٣).









مواقف مناوئة للتطلعات الأفريقية، الا فيما ندر<sup>(\*)</sup> كما أن تركيا ليس لها تطلعات إيديولوجية أو أهداف عسكرية أو أمنية تهدد المصالح الأفريقية- على الأقل حتى الآن- في تحركها داخل العمق الأفريقي. وهذا جميعاً يشجع على تقبل أفريقيا للتحرك التركي في ثناياها المتزامية الأطراف. ومما يشجع تركيا على التحرك، هو أن أفريقيا نفسها لها دوافع في ذلك، ومنها:

## ٢-١- الدافع الاقتصادي، ويتموضع في ثلاثة محاور:

### ٢-١-١- استخدام الاستثمارات التركية:

تتطلع أفريقيا الى الاستفادة من الخبرة التركية في مجال الاستثمار، لاسيما في مجال البنية التحتية التي تحتاج اليها معظم الدول الأفريقية، خاصة تلك الخارجة من الصراعات والحروب الأهلية. وفي هذا السياق، تحرص أفريقيا على جذب المزيد من الاستثمارات التركية اليها، لاسيما بعد أن بلغ عدد المشروعات الاستثمارية التركية في القارة ٣٥٥ مشروعاً، بقيمة تزيد عن ٤٠٠ مليار دولار. وبالفعل نفذت الشركات التركية العديد من المشروعات في أرجاء القارة الأفريقية<sup>(\*)</sup>. وفي هذا الإطار يخطط الجانبان التركي والأفريقي الى إقامة أسابيع تركية- أفريقية من أجل تزويد رجال الأعمال الأتراك بحاجتهم من المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار التركي في أرجاء القارة الأفريقية<sup>١</sup>.

### ٢-١-٢- رفع حجم التجارة مع تركيا

ذكرت الدراسة في مواضع سابقة، الى أن حجم التجارة الأفريقية مع تركيا هو في ازدياد متواصل منذ عقد التسعينيات<sup>١</sup>. اذ شهدت التجارة بين الجانبين تقدماً واضحاً خلال

<sup>(\*)</sup> تقتضي عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي NATO أن تقوم بأعمال معينة لا يخلو بعضها من طابع عسكري أو لوجستي تجاه بعض الدول الأفريقية؛ كما حصل مع ليبيا عام ٢٠١١.

<sup>(\*)</sup> ستمم الإشارة الى بعض من هذه المشاريع في فقرات لاحقة من هذه الدراسة (الجزء الثاني والثالث).

<sup>١</sup> أيمن السيد شبانه، ص ٦٥٠.

<sup>٢</sup> بغداداي، العلاقات التركية- الأفريقية... ص ٤، ٥؛ صحيفة إيلاف الالكترونية/ لندن / ١٨/٨/٢٠٠٨.

السنوات التي تلت عام ٢٠٠٣، حيث ارتفع حجم التجارة التركية الأفريقية من ٥,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٣ الى ٩ مليار دولار عام ٢٠٠٥، ثم الى ١٣ مليار دولار عام ٢٠٠٧.<sup>١</sup>

ويهدف الطرفان- كما مر بنا في صفحات سابقة الى رفع حجم التجارة بينهما لتصل الى ٣٠ مليار دولار سنوياً خلال عام ٢٠١٢ في حين تذكر المصادر أن هذا الرقم ينبغي أن يكون قد تحقق خلال عام ٢٠١٠.<sup>٢</sup>

وفي هذا الإطار فأن الطرفين يسعيان لتأمين علاقتهما التجارية من خلال اتفاقات التبادل التجاري الحر، ومن الأمثلة على ذلك ما تم الاتفاق عليه بين تركيا والمغرب خلال شهر نيسان (أبريل) ٢٠٠٤.<sup>٣</sup>

## ٢-٢- استحصال الدعم الإنساني- الاقتصادي

استجابت تركيا لبعض النداءات الأفريقية في توفير المساعدات التنموية والإنسانية لبعض الدول الأفريقية المنكوبة بالصراعات والحروب الأهلية والكوارث الطبيعية، من خلال الوكالة التركية للتنمية والتعاون الدولي TIKA، وهي الوكالة التي تمت الإشارة إليها في موضع سابق.<sup>٤</sup>

وضمن هذه السياسة، افتتحت تركيا ثلاثة مكاتب للمساعدات الإنسانية في ثلاث دول أفريقية هي: السودان، السنغال، وإثيوبيا. ومن هذه المكاتب تدير الحكومة التركية عملياتها الإنسانية في ٣٧ دولة أفريقية، حيث بلغ حجم المساعدات الإنسانية التي قدمتها تركيا للدول الأفريقية حتى شهر آب (أغسطس)، ٢٠٠٨ نحو ٣,٥ مليون دولار أمريكي، ومن أهم الدول التي استفادت من تلك المساعدات: السودان، إثيوبيا، تشاد، الكونغو، كينيا، أوغندا، الصومال، مالاغاشي (مدغشقر)، وملاوي.<sup>٥</sup>

<sup>١</sup> أيمن السيد شبانه، ص ٦٥٠. وقارن مع إيلاف، التي ذكرت بأن الرقم وصل الى ١٢ مليار دولار عام ٢٠٠٨، مصدر سابق.

<sup>٢</sup> بغدادي، ص ٤، ٥؛ B.B.C في ٢٠٠٨/٨/١٩ وقارن مع السيد شبانه، ص ٦٥١.

<sup>٣</sup> السيد شبانه، ص ٦٥٠.

<sup>٤</sup> مبروك، ص ١٤٤، ١٤٥ وقارن مع السيد شبانه، ص ٦٥١.

<sup>٥</sup> السيد شبانه، ص ٦٥١؛ عبد السلام بغدادي، العلاقات.... ص ٣؛ إيلاف، ٢٠٠٨/٨/١٨.

## ٢-٣- استحصال الدعم السياسي والأمني (حفظ السلام)

تسعى الدول الأفريقية الى الاستفادة من الدعم التركي في خدمة القضايا الأفريقية في المحافل الدولية، خاصة في إطار الأمم المتحدة وكذا الاستفادة من المساعدات التركية، لاسيما في مجال المساعدات الإنسانية. ومن ذلك تأمين المشاركة التركية في تشكيل ست من قوات حفظ السلام الثماني المرسله الى القارة الأفريقية حتى عام ٢٠٠٨<sup>١</sup>.

### الخاتمة:

نخلص مما تقدم، إلى ان العلاقة التركية مع افريقيا ليست وليدة اليوم، أو أنها علاقة حديثة أو طارئة، إنما هي علاقة قديمة، وتعود الى عام ١٩٢٦، ناهيك طبعاً عن عمقها التاريخي (العثماني). بيد ان الجديد في هذه العلاقة هو الزخم الذي شهدته في عهد حزب العدالة والتنمية وزعيمه اردوغان منذ عام ٢٠٠٠ وحتى الان ٢٠١١. وهو زخم افصح عن نفسه من خلال عدّ عام ٢٠٠٥ هو عاماً افريقيا في السياسة التركية، إذ حققت العلاقة الدبلوماسية طفرة نوعية، حيث أزداد عدد السفارات التركية في افريقيا من ١٢ الى ٢٧ سفارة. كما شهدت القارة السمراء زيارة عدد من كبار المسؤولين الاتراك وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية عبد الله غل، ورئيس الوزراء رجب طيب اردوغان مصطحبين معهم العشرات من المسؤولين ورجال الأعمال بحثاً عن فرص الاستثمار والتعاون والتنسيق في المجالات كافة.

وجاء عام ٢٠٠٨ ليشهد قفزة كبرى في العلاقة بين تركيا وافريقيا، إذ استضافت أنقرة ممثلي ٥٣ دولة أفريقية (وهو العدد الكلي لدول الاتحاد الافريقي)-آنذاك-خلال شهر آب (اغسطس) ٢٠٠٨ في إستنبول.

وهو المؤتمر الذي عد فاتحة كبرى لتعميق وترسيخ العلاقة بين الطرفين. وتجددت خلاله نظرية احمد داود اوغلو (وزير الخارجية التركي) عن العمق الاستراتيجي وهو عمق يمتد جغرافياً الى أصقاع العوالم الإسلامية والعربية والأفريقية، فضلاً عن الأوروبية، ضمن سياسة تعدد الأبعاد التي تحدث عنها في كتابه الشهير (العمق الاستراتيجي).

<sup>١</sup> السيد شيانه، ص ٦٥١.



## **The African variable in the contemporary Turkish policy**

**Professor:  
Abdul Salam I. Baghdadi**

### **Abstract**

Turkey has established its first diplomatic relations with African state – south of Sahara – that is ‘Ethiopia’ in 1926. But these relations remained below the ambitions till the coming of Erdogan government in 2002, which has held in 2008 the first Turkish– African conference in Istanbul. After this conference, Turkey decided to increase the number of its embassies from 12 to 27 embassies during one year, and increase its commercial cooperation from 12 billion in 2008 to 30 billion in 2012.

This research deals with the Turkish cultural, strategic, political, social, economic, and intelligence motives in Africa. It concludes that these relations will witness more development and cooperation to serve the interests of both sides.